الأزمة المالية ومعايير المحاسبة الدولية

د. الأزهر عزه[1]

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الوادي

ملخص:

المحاسبة وليدة البيئة المتواجدة فيها فهي نتاج تراكمي لمجموعة من المعارف، إذ تتطور بتطور المجتمع ونهضته وتقدمه، وبما أن المجتمع يتفاعل مع الأحداث والتغيرات الحاصلة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والبيئية و...الخ، ومع وجود الأزمة الاقتصادية العالمية، كل هذه الأسباب مع غيرها من الأسباب مجتمعة فرضت على هذا العلم الاجتماعي بأن يتطور من حيث النوعية والأسلوب والطرق المطبقة بغية الوصول إلى نتائج محاسبية أكثر قبولاً في حل المشاكل المحاسبية المعاصرة التي أفرزتها تلك الظروف المستجدة في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والمالية على وجه الخصوص وتأثيرها الواضح على شتى مجالات عالم الأعمال الواسع والمتطور.

التي أفرزتها الأزمة المالية والتي يمكن اعتبارها كناقوس خطر أنذرنا بوجوب الاهتمام بالعديد من النقاط التي لم تكن في تفكير أو على الأقل في اهتمام الكثير من المهتمين الاقتصاديين والمهنيين.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية -المحاسبة- معيار القيم العادلة -معايير المحاسبة الدولية-مجلس معايير المحاسبة الدولية.

تمهيد:

تلقى الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة صدمة اقتصادية تاريخية وذلك بتحول أزمة اقتصادية وطنية (أي أزمة الولايات المتحدة الأمريكية) إلى أزمة عالمية، لا يزال العالم يعاني من آثارها، انهارت العديد من المؤسسات المالية العملاقة وانخفضت مؤشرات البورصات العالمية، وما

[1]-استاذ محاضر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، Université d'El Oued، ص.ب: 789، 39000، الوادي، الجزائر.

إلى ذلك، وأمتد الأثر إلى جميع دول العالم وإلى جوانب الاقتصاد الحقيقي في صورة ركود وبطالة وانخفاضات في معدلات النمو.

1- الأزمة المالية العالمية

إن الأزمة المالية ودور مجلس معايير المحاسبة الدولية في هذا المجال يعطينا الفرصة للتطرق إلى البدايات الأولى للأزمة المالية والتي بدأت مع انفجار سوق العقارات في الولايات المتحدة. والتدهور السريع في سوق رأس المال، كما بدأت البنوك الإبلاغ والإعلان عن الخسائر الضخمة الناجمة عن قروض الرهن العقاري، أن عدم اليقين أصبح سمة السوق المالية ، لأنه لا أحد يعرف من كان يحتفظ وبماذا! لقد فقد السوق مصداقيته، ونتيجة عدم سداد الديون وانعدام تحصيلها، دعي الأمر إلى عجز البنوك عن الاستمرار بإقراض بعضها البعض، كما شددت الإجراءات الائتمانية لجميع العملاء، وأوقفت الشركات استثماراتها، وأخذت أسواق المال والأسهم في العالم تحقق انخفاضا مستمراً في تعاملاتها اليومية، وبدأت صناديق التقاعد والمعاشات والتي تعتبر من أكبر مصادر تمويل البنوك ومؤسسات الإقراض برؤوس أموال ل إعادة إقراضها، بدأت بفقدان كميات هائلة من قيم موجوداتها، والعديد من الوظائف فقدت نتيجة تسريح العديد من العاملين الناجمة عن أغلاق العديد من المصانع والمؤسسات أعمالها وبذلك انعدمت القدرة الشرائية لديهم.

كانت هناك أزمة مالية عارمة في جميع أنحاء العالم، بالرغم من اختلاف وقعها وأثارها من بلد إلى آخر، حيث بدأت المصارف تعاني من شحة الأموال للاستمرار بممارسة نشاطاتها وفعالياتها المصرفية المعتادة.

1-1- تعريف الأزمة المالية

أن الأزمة هي" حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية تم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها انحصار القروض أزمات السيولة والنقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال.[2]

[2]- الداوي الشيخ – الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، في إطار مؤتمر: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي- جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 14/13 مارس 2009، ص 3.

2-1- أسباب الأزمة المالية

ترجع الأزمات المالية إلى مزيج من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية. ويمكن تخليص أهم هذه الأسباب فيما يلي:[3]

1-2-1-الأسباب الاقتصادية: وهي:

- **الارتفاع الكبير في الديون.**
- **الارتفاع في نسبة البطالة وطلبات المساعدة.**
- **الارتفاع في نسبة التضخم.**

2-2-1-الأسباب القانونية: وهي:

- **تشجيع الحكومة لقطاع الإقراض العقاري.**
- **توسع عمل شركات الإقراض العقاري.**
- **بيع شركات الإقراض العقاري للديون.**
- **رهن القروض للحصول على قروض.**

3-2-1-الأسباب المحاسبية: وهي:

- **تعدد الجهات الرقابية على المعلومات المحاسبية واختلاف قوة الإلزام.**
- **تأثير أصحاب المصالح على المؤسسة الواضعة للمعايير المحاسبية.**
- **تأثير إدارة الشركة على جودة المعلومات المالية .**
- **تأثير مدقق الحسابات على جودة المعلومات المالية .**
- **مشكلات في قواعد ومعايير المحاسبة.**

3- توفيق جوادي – **الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي – يوم دراسي حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة ... مفهومها، أسبابها وانعكاساتها**- معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يوم: 03 فيفري 2009، ص 62-63.

- فجوة التوقعات.

1-2-4-الأسباب الأخلاقية؛ وهي:

- مشكلة ارتفاع حزم التعويضات التي تدفع لرؤساء وأعضاء مجالس إدارات الشركات الكبرى.

- مشكلة ضعف أداء أسواق المال (البورصات) بسبب عدم توفر المعلومات للمستثمرين والدائنين في الوقت المناسب والتحيز في توفيرها.

- مشكلة ضعف أداء أسواق المال (البورصات) بسبب عدم دقة المعلومات المتوفرة للمستثمرين والدائنين مما أدى انتشار الفوضى والإشاعات واستغلال المضاربين وهذا قلل الثقة في الجهاز الاقتصادي.

- مشكلة ضعف أداء لأسواق المال (البورصات) بسبب ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات الصحيحة، وأيضا بسبب ارتفاع العمولات والضرائب على التداول كل ذلك أدى إلى توجه المستثمرين للتداول خارج الأسواق وما ترتب من ضعف الرقابة على التعاملات من قبل هيأت الرقابة.

1-3-المراحل الكبرى في الأزمة المالية منذ اندلاعها

نوجز المراحل الكبرى في الأزمة المالية التي اندلعت في بداية العام 2007 في الولايات المتحدة وبدأت تطال أوروبا كما يلي:[4]

1-3-1-فبراير 2007؛ عدم تسديد قروض الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد)، هذا التراكم في الولايات المتحدة سبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

1-3-2-أغسطس2007؛ البورصات تدهورت أمام مخاطر اتساع الأزمة ، والمصارف المركزية تدخلت لدعم سوق السيولة.

1-3-3-من أكتوبر إلى ديسمبر 2007؛عدة مصارف كبرى أعلنت انخفاضًا كبيرًا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

4- الداوي الشيخ – مرجع سابق– ص9.

1-3-4-يناير 2008: الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) خفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3.50 ٪، كإجراء استثنائي؛ ثم جرى التخفيض تدريجيا إلى 2٪ بين شهري كانون الثاني ونهاية نيسان.

1-3-5-17 فبراير 2008:الحكومة البريطانية أممت بنك "نورذرن روك".

1-3-6-مارس 2008:تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق القروض.

1-3-7-مارس 2008:"جي بي مورغان تشيز" أعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

1-3-8-7سبتمبر 2008:وزارة الخزانة الأمريكية وضعت المجموعتين العملاقتين في مجال قروض الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها ل إعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.

1-3-9-15 سبتمبر 2008:اعترف بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه بينما أعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية وهو "بنك أوف أميركا" شراء بنك آخر للأعمال في بورصة وول ستريت هو بنك "ميريل لينش".

عشرة مصارف دولية اتفقت على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحًا، في حين وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف؛ إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.

1-3-10-16 سبتمبر 2008:الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79 ٪ من رأسمالها.

1-3-11-17 سبتمبر 2008: البورصات العالمية واصلت تدهورها والقروض يضعف في النظام المالي. والمصارف المركزية كثفت من العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية .

1-3-12-18 سبتمبر 2008:البنك البريطاني "لويد تي أس بي" اشترى منافسه "أتش بي أو أس" المهدد بالإفلاس.

السلطات الأمريكية أعلنت أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.

1-3-13-19 **سبتمبر** 2008؛الرئيس الأمريكي جورج بوش وجه نداء من أجل "التحرك فورًا" بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.

1-3-14-23 **سبتمبر** 2008؛الأزمة المالية طغت على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

الأسواق المالية ضاعفت قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأمريكية للإنقاذ المالي.

1-3-15-26 **سبتمبر** 2008؛انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛ وفي الولايات المتحدة اشترى بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.

1-3-16-28 **سبتمبر** 2008؛خطة الإنقاذ الأمريكية موضع اتفاق في الكونغرس؛ بينما أوروبا جرى تعويم "فورتيس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأميم بنك "برادفورد وبينغلي".

1-3-17-29 **سبتمبر** 2008؛مجلس النواب الأمريكي رفض خطة الإنقاذ، وبورصة وول ستريت انهارت بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلتمعدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.

أعلن بنك "سيتي غروب" الأميركي أنه يشتري منافسه بنك "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفدرالية.

1-3-18-1 **نوفمبر** 2008؛مجلس الشيوخ الأميركي أقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

2- الأزمة المالية والمعايير المحاسبية

2-1-مفهوم المعايير المحاسبية

يقصد بكلمة المعيار هو النموذج الذي يوضع ليقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، أما في المحاسبة فالمعيار المحاسبي هو المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة. ونتائج أعمالها مع إيصال المعلومات إلى المستفيدين منها.

فالمعيار المحاسبي يمكن اعتباره بمثابة قانون عام يسترشد به المحاسب عند قيامه بإعداد وتحضير التقارير المالية ومن ثم البيانات الختامية للمنشأة لأنه لابد من وجود مقاييس محددة لمساعدة المحاسب على أداء عمله.

ويمكن اعتبار المعايير بمثابة إرشادات عامة تؤدي إلى ترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والمراجعة، وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتطرق الإجراءات للصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة.

كما يجب أن تكون المعايير المحاسبية مفهومة ومقبولة من قبل مستخدميها ومنسقة مع بعضها البعض، لأن الغرض الأساسي من معايير المحاسبة هو تحديد أساسيات الطرائق السليمة لقياس وعرض وإيضاح عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي. وبما أن المعايير المحاسبية تمثل حلولا لمشاكل خاصة وعرضا لإجراءات عملية خاصة لذا يجب أن تتسم بالتعدد والتعديل المستمر انسجاما مع الإطار المفاهيمي والمبادئ المحاسبية اللذين يتسمان بالثبات النسبي. فالمعايير المحاسبية هي التي تربط الأهداف والمفاهيم بالتطبيقات العملية.[5]

2-2-دور المعايير المحاسبية في الأزمة

أن السبب الرئيسي في ظهور ونشوء الأزمة المالية هو مشكلة الرهونات العقارية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم انتشرت في أنحاء العالم لتصبح أزمة مالية عالمية والتي أدت إلى تعرض الشركات المالية العملاقة إلى الانهيار ومن ثم الإفلاس وتعرض الاقتصاد العالمي إلى حالة من الانكماش المالي.

لا ينكر أن لمعايير المحاسبة الدولية الدور الفعال والهام في توفير الأرضية المهنية للتطبيق، وأيضاً لا ينكر أن الأزمة المالية أعطت دروس عديدة يمكن أن يستخلص منها فرضيات

5- حسن عبد الكريم سلوم، بتول محمد نوري – **دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات – الفرص– الآفاق"**- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة الزرقاء، الأردن، ص12.

وبالتالي قواعد ثابتة للتطبيق العملي، ومن الملاحظ أيضاً فقد تم اتخاذ عدد غير مسبوق من الخطوات الفعالة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومن الجدير بالإشارة هنا أن المجلس يعي بوضوح مهمة وجود الحاجة الماسة إلى تحسين وتحديث العديد من معاييره. إن نهج مجلس معايير المحاسبة الدولية في معالجة الاختناقات كان سريعاً وقياسياً حيث أستهدف القضايا الحقيقية التي أثارتها الأزمة .[6]

فمعيار المحاسبي (FAS 157) قياس القيمة العادلة تم بناءه على أساس أن الأسواق قادرة على تقديم أفضل قياس للأصول وأكثرها استقلال وعدالة. ولحل قضية التلاعب بالقيمة العادلة من خلال استخدام طريقة mark to model قدم المعيار تفصيلا هيكليا للقيمة العادلة على أساس وجود أسعار سوقية من مصادر مستقلة على النحو الآتي:

1. القيمة العادلة التي يتم استخلاصها بناء على تعاملات الأسواق ويتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الإدارة.

2. القيمة العادلة بتقدير الإدارة، ولكن أيضا وفقا لمبدأ أسعار السوق، ووفقا لأفضل المعلومات المتاحة لها، مع الأخذ في الحسبان أسعار الفائدة والمخاطر المحيطة بعملية البيع وذلك عندما لا تكون هناك أسواق نشطة ومصادر مستقلة يمكن الاعتماد عليها.

كان هذا يبدو مثاليا وتطورا هائلا في الفكر المحاسبي، اقتضى سنوات طويلة من النقاش والجدل، لكنه ولد في غير أوانه، فقد افترض هذا المعيار أن الأسواق قادرة على التقييم السليم للأصول ولا يمكن أن تتعثر في تحديد القيم الحقيقية أو تتحول إلى مصدر للكارثة، فقد رصدت التحولات الخطيرة عندما بدأت أسعار الأصول في الارتفاع في الولايات المتحدة. في ذلك الوقت ونظرا لأن البنوك تحدد القيمة العادلة لأصولها المملوكة وفقا لسعر السوق، فإن رأسمالها كان يتضخم باستمرار كلما تضخمت أسعار الأصول في السوق ولتحافظ على العلاقة بين قيمة رأس المال والقروض كان الارتفاع في قيمة رأس المال يشجع البنوك على الاقتراض أكثر، وبالتالي ضخامة المركز المالي للبنك ككل وهذا كنتيجة شجعها على الإقدام بشراهة في عمليات القروض حتى أقرضت العملاء الأكثر خطورة كلما نما رأسمالها وتعاظمت قيم أصولها.

لكن عمل القيمة العادلة و الأسواق متفائلة جدا كان هو عملها أيضا عندما بدأت السحب تتلبد في سماء الإقراض. ولأن القيمة العادلة وفقا للمعيار الأخير تقرر أن يتم تقييم الأصول التي

6- جورج توما بيداويد، معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية. من الموقع الإلكتروني:
www.ao-academy.org/docs/ma3ayeer_02022010

ليس لها سوق رائجة وفقا لأفضل المعلومات المتاحة فإن الانخفاض المستمر والتوقعات السلبية لقيم الرهونات العقارية لم يمس فقط تلك الرهونات السيئة (التي امتنع أصحابها عن السداد)، بل يمس كل الرهونات العقارية الأخرى وهكذا بدأت الكرة في التدحرج نحو الاتجاه العكسي وانعكست على قيم الأصول التي بحوزة البنوك والمقيمة وفقا للقيمة العادلة بالتالي قيمة البنك وبدأت سلسلة الانهيارات تتوالى.

لم يكن هناك شك أن البنوك قادت إلى هذه الكارثة الاقتصادية، لكن الشكوك حامت بشدة حول الأثر التراكمي الذي خلفه استخدام المعيار رقم 157 وبشكل خاص طريقة Mark to Market، الأمر الذي جعل العديد من الاقتصاديين الذين طالما نادوا بتطوير الطرق المحاسبية لقياس وعرض الأصول لتقترب كثيرا من القيمة الحقيقية.[7]

لكن هناك اتفاق بين المحللين بأن الممارسات الخاطئة لاستخدام المعايير المحاسبية الدولية التي استخدمتها الشركات العملاقة وبالأخص الشركات الأمريكية للتلاعب في الأرباح وتضخيم الأصول هي التي أدت إلى نشوء هذه الأزمة ، إذ كانت هذه المعايير بمثابة الثغرة التي تم استغلالها من قبل الإدارات بشكل سيئ. إذ أن الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض التي حدثت في الولايات المتحدة والذي اقتصر دور المحاسبة في حينها على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك دون الالتزام بالمعايير المحاسبية بشكل سليم وعدم إظهار المصداقية والشفافية في قوائم البيانات المالية .[8]مما يتطلب الأمر إعادة النظر بهذه المعايير، إذ أثبتت المعايير إنها تعاني من خلل يتوجب الاحتياط لتغييره التحسين مستوى النزاهة والشفافية في الأسواق ، وأن لا تعتمد عملية إصدار هذه المعايير على المعايير المحاسبية الأمريكية كأساس لها، وأن يتم إعادة النظر بالمعايير المعتمدة حاليا مع التطرق لمعايير جديدة لغرض التوصل إلى إعداد قوائم مالية ذات شفافية عالية جدا مع إصدار التعليمات التي تساعد في تطبيق تلك المعايير. ولذا فأن العالم بدا يقتنع بضرورة وجود معايير محاسبية ذات صفة عالمية لغرض تفادي حدوث أزمات مالية جديدة مشابهة قد تكون أقوى من الأزمة المالية الاقتصادية التي شهدها العالم وقد أكد مسؤول في وزارة الخزانة الأمريكية قبل مدة بأن الإجراءات الخاصة بتفادي أزمات في المستقبل تشمل إصلاح نظام الرقابة المالية وتغيير المعايير المحاسبية وتحسين مستوى النزاهة والشفافية في الأسواق .[9]

7- محمد آل عباس – المعيار المحاسبي (**FAS 157**) .. هل كان جلاد الأزمة المالية أم ضحيتها؟ – من الموقع الإلكتروني:
http://www.aleqt.com/2008/10/24/article_14038.html

8- حسن عبد الكريم سلوم، بتول محمد نوري – مرجع سابق – ص2.

-9 نفس المرجع السابق، ص3.

2-3-الآثار والتداعيات المحاسبية للأزمة

تزامنت الإجراءات والخطوات الجادة التي اتخذتها قمة مجموعة دول العشرين مع حديث وتفكير جادين يتعلقان بكيفية التصدي للتداعيات الأزمة المالية على اقتصادياتها، متمثلة في عقد عدة اجتماعات للخروج من الأزمة . حيث تم التأكيد في قرارات القمة أن الإجراءات الخاصة بتفادي أزمات في المستقبل تشمل إصلاح نظام الرقابة المالية وتطوير المعايير المحاسبية وتحسين مستوى النزاهة والشفافية في الأسواق .

ومن أبرز قمم دول العشرين: [10]

- **قمة الـG20 في واشنطن:** عقدت هذه القمة في 15 نوفمبر 2008، وتوصلت دول العشرين إلى خطة عمل لتنظيم أسواق المال العالمية بشكل أفضل، واتخاذ خطوات لوقف التراجع الاقتصادي العالمي وإنقاذ الاقتصاد العالمي من الركود، كما أكدت القمة على ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية ومنها معايير المحاسبة العالمية التنظيمية. وخرجت القمة **ببيان** ختامي أرتكز على النقاط الرئيسية التالية:

- الاتفاق على إجراءات جوهرية لإصلاح النظام المالي لتفادي الأزمات المالية ، وتعزيز دور المؤسسات المالية القائمة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي،
- الوصول لاتفاق بنهاية عام 2008 تمهيدا لاتفاق عالمي للتجارة الحرة ومراجعة بنود اتفاقية الدوحة عام 2001،
- تحقيق الشفافية في أسواق المال الدولية وضمان الإفصاح الكامل عن أوضاعها المالية من خلال شركات تقوم بمراجعة أدائها في السوق،
- الإشراف الكامل ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية وضمان عدم دخولها في عمليات شديدة المخاطرة،
- قيام وزراء المالية في دول المجموعة بوضع قائمة بالمؤسسات المالية التي يمكن أن يؤدي انهيارها إلى تعرض الاقتصاد العالمي إلى مخاطرة كبيرة وضرورة مساعدة هذه المؤسسات،

- **تحسين نظام الرقابة المالية لكل دولة، كما أن لكل دولة الحق في التحكم في أدوات سياستها المالية والنقدية مثل سعر الفائدة حسب أحوالها الاقتصادية.**

- **قمة الـG20 في لندن: انعقدت قمة لندن في 02 أفريل 2009، وتضمنت ثلاثة أهداف رئيسية في جدول أعمالها وهي:**

- **اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لاستقرار الأسواق المالية وتمكين مقومات اقتصادات العالم من التكيف مع انعكاسات الأزمة المالية العالمية،**

- **إصلاح ودعم النظامين العالميين المالي والاقتصادي نحو إعادة اكتساب الثقة لمواجهة الأزمة المالية العالمية،**

- **إعادة منظومة الاقتصاد العالمي إلى مسارها الصحيح في طريق النمو والاستدامة التنموية.**

وفي ختام القمة أصدر البيان الختامي لها، حيث صرح العديد من رؤساء الدول الأعضاء المشاركين، إن قمة لندن حققت نجاحا كبيرا أكثر ما كانوا يتوقعونه منها.

وانعقدت قمم أخرى بعد مؤتمر لندن، إلا أنه بدأت تظهر بعض الاختلافات في وجهات النظر، وذلك مع بدأ تعافي الاقتصاد العالمي، وتقديم مصلحة البلاد القطرية على مصلحة الدولية، ولعل أبرز قضية خلف تلك التي ظهرت في قمة "سيول" نوفمبر 2010، وما أصطلح عليها بحرب العملات جراء إبقاء الصين لعملتها المحلية منخفضة بهدف تشجيع صادراتها السلعية.

وأبدت مجموعة العشرين في قمة لندن تصميمها على تعزيز تعاونها ل إعادة إطلاق النمو العالمي وإصلاح النظام المالي. وأكدت المجموعة تبني خطة تحركات ملموسة ومحددة لاستعادة الثقة ب الأسواق ، على أن تطبق هذه الخطة في كل دولة على حدى وفق أنظمتها ووفق ما يتناسب مع أسواقها، ويشمل ذلك المعايير المحاسبية.

10- زواري فرحات سليمان – **دور صناديق الثروة السيادية في ظل الأزمةالماليةالعالمية الراهنة (دراسة مقارنة لحالة الجزائر والنرويج)** – رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلومالاقتصاديةوالعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2012/2011، ص141.

لذلك، بدأت تنظم اجتماعات مستمرة بين مجلس معايير المحاسبة الدولي ونظيره الأمريكي لتوحيد معيار الإيرادات، وهو أهم معيار في الشركات وهو ذو صلة مباشرة بتفسيرات الأزمة المالية العالمية، حيث يؤيد الأمريكيون مسألة المعايير المحاسبية ذات الصبغة العالمية.[11]

لقد تم أتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب نشوء هذه الأزمة العالمية، حيث صرح بذلك العديد من الجهات وخصوصا عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، والكثير كذلك من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة، وبدأت مجالس معايير المحاسبة بالوقوف جنبا إلى جنب للدفاع عن معايير القيمة العادلة ومقاومة الدعوة لإيقافها، وخير دليل على ذالك تكاتف جهود كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) للدفاع عن معايير القيمة العادلة وتبرير صحتها ومباشرة إنشاء لجان أنيط بها مهام تحليل الأزمة وبيان براءة معايير القيمة العادلة.

وبعد أن تتبع الباحثون ما يجري في كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB تولد لديهم قناعة كبيرة بأن هذه الأزمة سوف تنعكس إيجابيا على جهات التشريع المحاسبي بشكل لم يكن له سابقة ودليلهم على ذالك بأن كلا المجلسين اتخذا خطوات مكثفه وإصدار عدد ضخم من الإجراءات والتصريحات والفعاليات يمكن تلخيصها باختصار بالتالي:[12]

1- في شهر سبتمبر 2008 وفي اجتماع المجلس الاستشاري للمعايير SAC في مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المخصص للأزمة الائتمانية تم نقاش التقرير المقدم من منتدى الاستقرار المالي FSF والذي أعد بالتعاون مع العديد من المراكز والهيئات القومية والمنظمات الدولية بمن فيهم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB والمعنون "تحسين السوق والمرونة المؤسساتية لتكوين استقرار مالي"، وقد أظهر التقرير أسباب الضعف التي أدت إلى اضطراب الأسواق المالية الحالي وعرض بعض الإجراءات السريعة الواجب اتخاذها لزيادة مرونة الأسواق في المستقبل.

11- عدنان أحمد يوسف - **الأزمة المالية والمعايير المحاسبية** - الشرق القطرية. من الموقع الإلكتروني:
http://www.argaam.com/article/articledetail/102943

12- ظاهر شاهر القشي - **أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة**- من الموقع الإلكتروني:
http://jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=4866

2- في 2008/9/16 واستجابة لتوصيات منتدى الاستقرار المالي FSF قامت لجنة الخبراء الماليين EAP المشكلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وفقا لتوصيات منتدى الاستقرار المالي والمناط بها مهمة تحديد الممارسات الواجب إتباعها في ظل سوق غير نشط بالخروج بتقرير إرشادي عن كيفية استخدام القيمة العادلة في ضل الأسواق غير النشطة.

وبعد إعلان تقرير لجنة الخبراء الماليين قال مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وعلى لسان رئيسه Sir David Tweedie "بأن المحاسبة ليست السبب في حدوث الأزمة الائتمانية، ولكن من المهم جدا بأن يثق المتعاملون في الأسواق بالمعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية ، ولهذا السبب فقط قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمراقبة أداء معايير الإبلاغ المالي وتحرك بشكل سريع للتعامل مع القضايا التي أبرزتها الأزمة الائتمانية، وقد استطاع تحقيق نجاح متقدم في تحقيق الأهداف المنشودة من خلال نتائج وتوصيات تقرير منتدى الاستقرار المالي FSF".

1- في 2008/10/31 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية دليل استرشاديا عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط. وقد أشار إعلان نشر الدليل بأن هذا الدليل يتماشى جنبا إلى جنب مع التقرير المصدر في نفس الشأن من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ومما هو ملاحظ بأن الدليل الاسترشادي استند تمام على تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين EAP.

2- في 2008/11/3 أعلن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB بأنهم سوف يجتمعوا في لندن في 2008/11/14 لنقاش قضايا الإبلاغ المالي التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية.

3- في 2008/11/11 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتوجيه خطاب رسمي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية George W Bush بصفته مضيفا وراعيا لمؤتمر قمة العشرين المزمع إقامته في 2008/11/15 وانطلاقا من علم المجلس أن قضايا معايير المحاسبة، والأزمة الائتمانية والحاكمية المؤسسية مدرجة على أجندت المؤتمر فإن المجلس يقدم له هذه الرسالة كي يبلغ رؤساء الدول المجتمعين عن دور مجلس معايير المحاسبة الدولية كجهة

مستقلة مناط بها مهمة تطوير معايير عالمية موحدة في تحديد القضايا المحاسبية الناشئة عن أزمة الائتمان. وقد تضمنت الرسالة فقرتين رئيسيتين:[13]

- **الفقرة الاولى: دور معايير المحاسبة في أزمة الائتمان:** حيث أكد المجلس أن معايير الإبلاغ المالي الدولية مستخدمة حاليا من قبل أكثر من 100 دولة، وبأنه قام بفحص معايير القيمة العادلة المستخدمة في أزمة الائتمان وبشكل مكثف، وشدد على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لا يستهان به في إضفاء الشفافية ع آلية الجودة على المعلومات المالية . وكاستجابة للازمة فقد قام المجلس باتخاذ إجراءات عاجلة جنبا إلى جنب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB لتحسين معايير القيمة العادلة، ونوه بأن عملية استخدام معايير القيمة العادلة مؤيده من قبل مستشاري البنوك ومجتمع المستثمرين، واستشهد على ذلك باقتباس بعض تصريحات عدد من المستشارين المعروفين عالميا. ونوه المجلس إلى الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالمين والذي أشار إلى أن 85٪ من المستثمرين يعتقدون انه أن تم إيقاف العمل بمعايير القيمة العادلة فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الثقة بالنظام البنكي ككل. وانتهت الفقرة بالإشارة إلى أنه وبالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB تم إنشاء منتدى الاستقرار المالي، وأنه يصار الأن إلى إنشاء مجموعه استشارية عليا يرأسها مستشارون لهم ثقلهم المالي والاقتصادي.

- **الفقرة الثانية: مسؤولية كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB:** حيث شرحت هذه الفقرة أهمية جهات التشريع المستقلة وبأنه يجب أن يؤخذ بجميع أعمالها انطلاقا من أنها أعمال للمصلحة العامة، وكما يجب أن لا يساء استخدام مخرجاتها بالتبرير عن فشل ليس لها علاقة به.

4- **في** 2008/11/11 **قدم رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية** Sir David Tweedie **مذكرة للجنة خزانة مجلس العموم** HCTC **في جلسة التحقيق في الأزمة البنكية، وبناء على الدعوة الموجه في** 2008/10/28 **لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية من قبل لجنة خزانة مجلس العموم** HCTC **ومطالبته بتقديم دليل خطي حول دور المحاسبة في الأزمة الائتمانية، فقد قام فعلا** Sir David Tweedie **بتقديم تقريره والذي اطلعت عليه اللجنة**

13- محمد مطر وآخرون – العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الثالث " الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول" التحديات والآفاق المستقبلية"- جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الاسراء، عمان، الاردن، يومي 28-2009/04/29، ص ص 15-16.

في جلست الاستماع حول التحقيق في الأزمة البنكية وتحديدا 2008/11/11 ويمكن تلخيص أهم ما جاء في ذلك التقرير بما يلي:[14]

- إن السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض، واقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك التي كانت تحت الرسملة.

- إن أردنا إعادة الثقة للسوق فيجب أن نواجه الخسائر كاملة، وإلا لن تستطيع البنوك في المستقبل إقراض بعضها البعض ولا حتى إقراض عملائها، ولم يكن لمعايير القيمة العادلة دور إلا أنها أظهرت الخسائر الحقيقية ولم تساهم فيها، ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس منعها.

- لقد أظهرت أزمة البنوك الائتمانية الحاجة لمنهجية عالمية في تشريع، ومراقبة الأسواق الرأسمالية.

- يجب أن يتم الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابق وبغض النظر عن أي أزمات وخصوصا أن لها دورا لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية ، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية . وتم الاستشهاد بنتائج الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالمين لـ 597 مستثمر، والذي أشار إلى:

  - ✓ أن 79٪ من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة.
  - ✓ أن 85٪ من المستثمرين يعتقدون أنه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون له أثر مباشر على تدني الثقة بالنظام البنكي.

- لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية وتجاوبا مع الأزمة باتخاذ عدد من الإجراءات المهمة وشكل لجانا عليا وتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية والتي هدفت إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

14- محمد مطر وآخرون – مرجع سابق – ص ص 16-17.

- ✓ تطوير معايير عالمية مناط بها إخراج قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية جدا.
- ✓ تزويد ال آلية ودلائل الإرشاد المناسبة لتطبيق تلك المعايير.

- لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإدارة عدد من الاجتماعات واللقاء لاستقاء أراء كل من له اهتمام بالقضايا المالية في ظل الأزمة وبناء عليها تم إصدار كل ما هو ضروري، ومن أهم تلك الأمور الدليل الاسترشادي في كيفية تطبيق القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة.

- إن توقف عمليات الإقراض حاليا في ظل الأزمة الحالية يعود وبشكل رئيسي لفقدان الثقة بين المؤسسات المالية ، والدعوة نحو وقف استخدام معايير القيمة العادلة لن يعيد الثقة للسوق ولن يحدث تغيير على عودة عمليات الإقراض لمسارها الطبيعي.

5- في 2008/11/14 أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB عن تشكيل مجموعة استشارية عليا يرأسها كل من Hans Hoogervost (رئيس سلطة هولندا للأسواق المالية)، وHarvey Goldschmid (المفوض السابق للجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية SEC) والتي سوف تشمل كذلك على عدد من الأعضاء من فئات المستثمرين، والمراجعون، ومستخدمو القوائم المالية . وقد أنيط بها مهام تحديد القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وتم تشكيل المجموعة بهذا الشكل لكي تضمن أن قضايا إعداد التقارير المالية في ضل الأزمة العالمية تناقش بشكل منسق وعلى مستوى عالمي عالي جدا. وأشار الإعلان أنه سوف يصار إلى الانتهاء من تشكيل المجموعة بشكلها النهائي خلال فترة 4 أو 6 شهور، وأن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB سوف يلتزمون بتوصياتها التزاما كاملا.

الخلاصة:

إن الأزمة المالية العالمية من الموضوعات التي شغلت أذهان الكثير من الباحثين والمتخصصين، سعيا للبحث عن الأسباب الفعلية وراء حدوثها، ترتبط الأزمة بشكل واضح ب آلية عمل النظام الرأسمالي، وقد كان أولها الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الاعتماد الملحوظ على الأدوات المالية القائمة على سعر الفائدة كقروض الرهن العقاري، وما ترتب عليه من عملية توريق لهذه القروض لأشخاص غير موثوقين، فالاطلاع على حيثيات الأزمة

العالمية، وفحص مدى صحة الاتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيسي وراء حدوثها يشير إلى حالة من الخلل في الاقتصاد دعت إلى إيقاف العمل بمعيار القيمة العادلة، إذ أن هذا ليس من مصلحة أسواق رأس المال، وسيعيد بالإبلاغ المالي إلى الوراء حيث الشفافية أقل والقدرة على المقارنة أضعف وسيقلل من المستثمرين في النظام المصرفي ولن يساعد على استقرار السوق.

قائمة المراجع:

1- الداوي الشيخ - **الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، في إطار مؤتمر: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي**- جامعة الجنان، طرابلس، لبنان 14/13 مارس2009.

2- توفيق جوادي - **الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي – يوم دراسي حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة ... مفهومها، أسبابها وانعكاساتها**- معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يوم: 03 فيفري 2009.

3- حسن عبد الكريم سلوم، بتول محمد نوري – **دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال"التحديات – الفرص- الآفاق"**- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الزرقاء الخاصة الزرقاء،الأردن.

4- جورج توما بيداويد، معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية. من الموقع الإلكتروني:
www.ao-academy.org/docs/ma3ayeer_02022010

5- محمد آل عباس -المعيار المحاسبي (FAS 157) .. هل كان جلاد الأزمة المالية أم ضحيتها؟- من الموقع الإلكتروني:
http://www.aleqt.com/2008/10/24/article_14038.html

6- زواري فرحات سليمان – **دور صناديق الثروة السيادية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة (دراسة مقارنة لحالة الجزائر والنرويج)**-رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2012/2011.

7- عدنان أحمد يوسف -الأزمة المالية والمعايير المحاسبية-الشرق القطرية. من الموقع الإلكتروني:
http://www.argaam.com/article/articledetail/102943

8- ظاهر شاهر القشي -أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة-من الموقع الإلكتروني:
http://jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=4866

9- محمد مطر وآخرون - **العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الثالث " الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول" التحديات والآفاق المستقبلية** - جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الادارية و المالية ، جامعة الاسراء، عمان، الأردن، يومي 28-2009/04/29.